

بيان ل.د.ح

استمرار الاعتقال التعسفي

بحق رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

الأستاذ مازن درويش

وعناصر وزوار آخرين للمركز

تلقت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، وبالغ القلق والإدانة والامتنان، نبأ استمرار السلطات السورية، باعتقال :

السيد مازن درويش رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

وكذلك استمرار اعتقال كلا من السادة:

الناشط المدون حسين غريير - جوان فرسو - هاني زيتاتي - بسام الأحمد - منصور حميد - عبد الرحمن الحمادة - محمد الحمادة

وكانت دورية أمنية اقتحمت بتاريخ 16/2/2012 بعد مدهامة مكتب المركز في السبع بحرات - شارع 29 ايار - بدمشق، واعتقال جميع عناصر المركز وزواره، وهم السيدات والسادة:

يارا بدر - الناشطة المدونة رزان غزاوي - الناشطة هنادي زحلوط - ريتا ديوب - ميادة الخليل - ثناء زيتاني - مها السبلاني - الناشط المدون حسين غريير - جوان فرسو - هاني زيتاتي - بسام الأحمد - منصور حميد - عبد الرحمن الحمادة - محمد الحمادة

وتم الإفراج عن السيدات:

يارا بدر - الناشطة المدونة رزان غزاوي - الناشطة هنادي زحلوط - ريتا ديوب - ميادة الخليل - ثناء زيتاني - مها السبلاني

وكان الأستاذ مازن درويش قد تعرض للاعتقال التعسفي في 16/3/2011 على خلفية مشاركته في الاعتصام الذي نفذته أهالي معتقلين أمام وزارة الداخلية لتقديم رسالة إلى وزير الداخلية، يناشدونه فيها بإخلاء سبيل أبنائهم، وأطلق سراحه في اليوم ذاته. وفي 23/3/2011 اعتقل درويش بعد استدعائه للتحقيق على خلفية تصريحات إعلامية أدلى بها حول الاعتقالات في سوريا وأحداث درعا.

ومازن من مواليد 1974، صحفي وعضو في الاتحاد الدولي للصحفيين ومؤسس ورئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. كما يشغل منصب نائب رئيس المعهد الدولي للتعاون والمساعدة في بروكسل وعضو في المكتب الدولي لمنظمة مراسلين بلا حدود

إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، إذ ندين ونستنكر بشدة استمرار الاعتقال التعسفي بحق:

الأستاذ مازن درويش رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

وجميع الأشخاص الذين تم اعتقالهم من المركز، والذين استمرت السلطات السورية باعتقالهم، فإننا نرى بأن هذا الاعتقال يعد تصعيدا جديدا وخطيرا بحق الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية، ونطالب الحكومة السورية بالإفراج الفوري ودون أي قيد أو شرط عن الأستاذ مازن درويش وجميع المذكورين أعلاه، وكذلك الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي. ووقف الاعتقال التعسفي، وكذلك العمل على تنفيذ التوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب تصديقها على المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان. كما أننا ندين استمرار الأجهزة الأمنية بممارسة الاعتقال التعسفي بحق المعارضين السوريين ومناصري الديمقراطية مما يشكل انتهاكا مستمرا

ريبات الأساسية وللدستور السوري.

وكذلك

انتهاكا للتزامات سوريا الدولية بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك انتهاكا للتوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب تصديقها على المواثيق الدولية المعنية باحترام حقوق الإنسان

دمشق في 1922012

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية

مكتب الأمانة